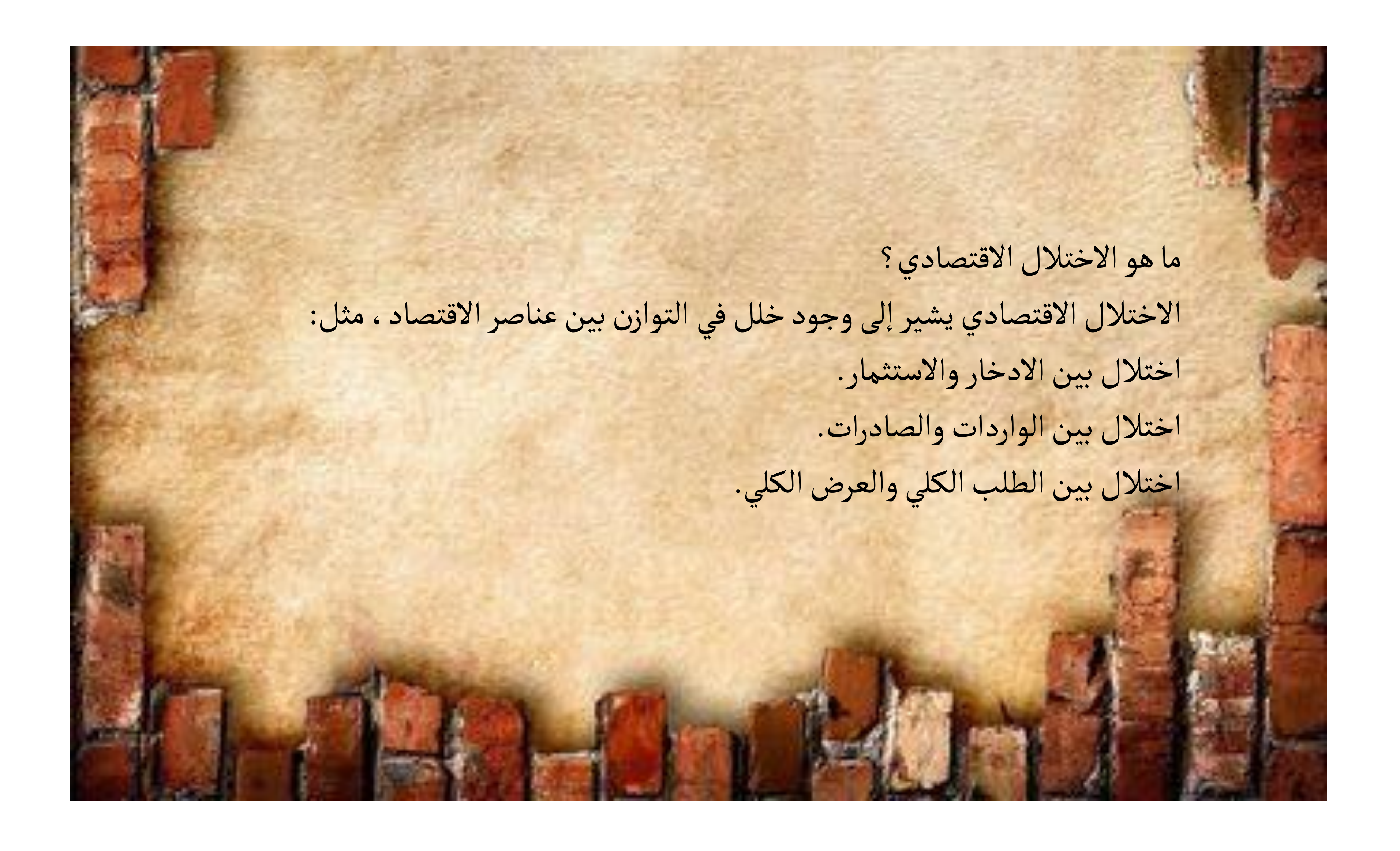

UNIVERSITY OF SULAIMANI
1968
زانكۆى سلێمانى
حكومة إقليم كردستان/ العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة السليمانية
كلية الإدارة و الإقتصاد
قسم الإقتصاد/ المسائي
الإختلال الكلي في الإقتصاد
الفجوة الانكماشية
إعداد خالد حمه غريب
تحت إشراف
م. المادة باخان قادر سليمان



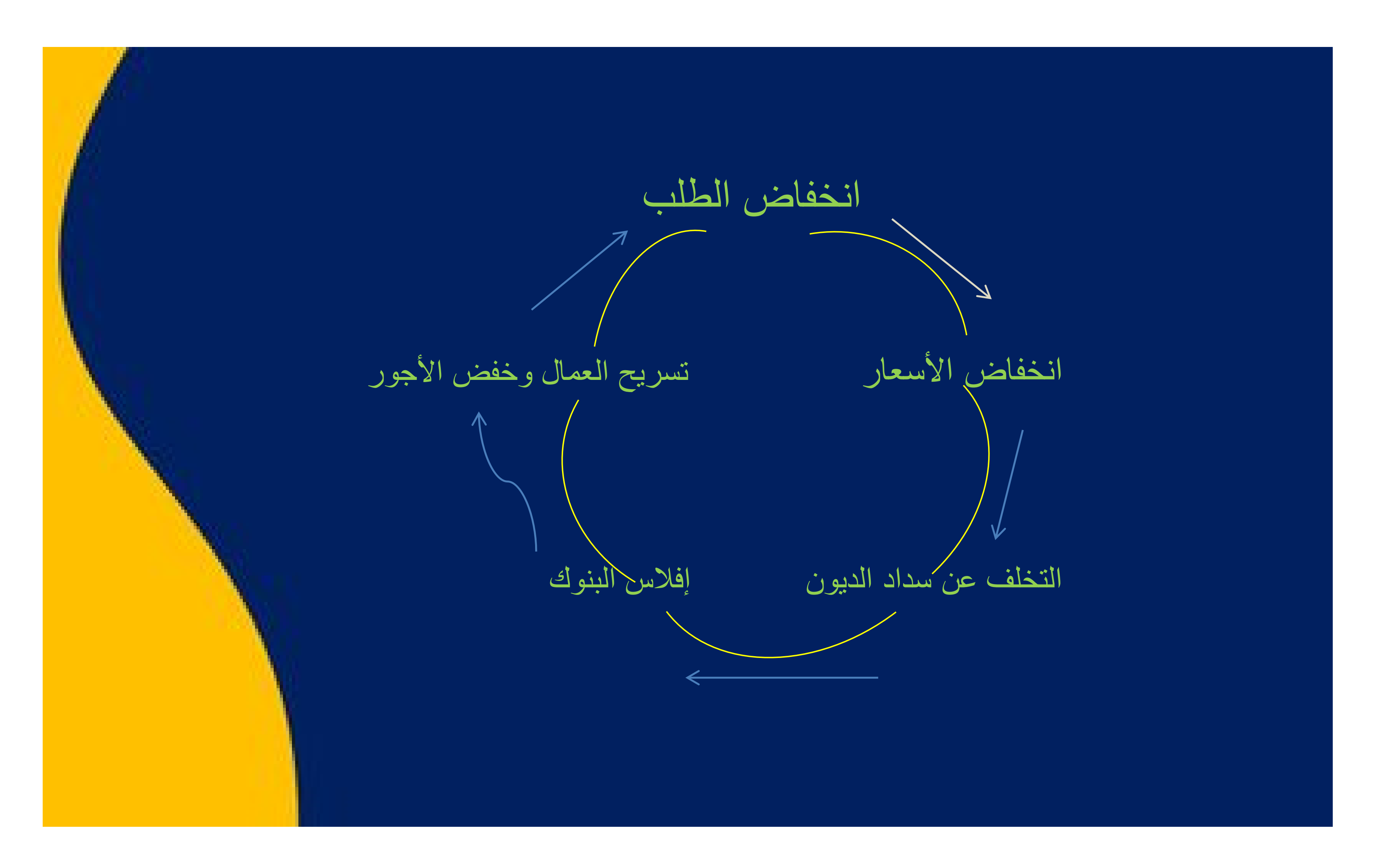
المقدمة

يمكن أن تحدث الفجوة الانكماشية عند حصول الفرق بين الناتج القومي المحتمل (عند التشغيل الكامل للموارد) والناتج القومي الفعلي عندما يكون الأخير أقل من الأول. تشير إلى وجود ركود اقتصادي أو كساد ، حيث تنخفض مستويات الاستثمار والاستهلاك.

وينجم عن ذلك انخفاض في الاستهلاك أو الاستثمار ، وتراجع في الإنفاق الحكومي ، كما يسبب في انخفاض الصادرات بسبب ضعف الطلب الخارجي ، و زيادة الضرائب أو ارتفاع أسعار الفائدة مما يضعف الطلب الكلي.


ما هو الاختلال الاقتصادي ؟
الاختلال الاقتصادي يشير إلى وجود خلل في التوازن بين عناصر الاقتصاد ، مثل:
اختلال بين الادخار والاستثمار.
اختلال بين الواردات والصادرات.
اختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.


متى تحدث الفجوة الإنكماشية؟
تحدث الفجوة الانكماشية عندما يكون الناتج الفعلي للاقتصاد أقل من ناتجه المحتمل، مما يشير إلى نقص استغلال الموارد كالعمالة ورأس المال. تنشأ هذه الفجوة بسبب نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وضغط هبوطي على الأسعار، وغالبًا ما يؤدي إلى الانكماش. تعكس هذه الفجوة حالة ينتج فيها الاقتصاد أقل مما يستطيع تحقيقه عند التوظيف الكامل، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو. غالبًا ما تستجيب الحكومات والبنوك المركزية بتنفيذ سياسات مالية ونقدية توسعية، مثل خفض أسعار الفائدة أو زيادة الإنفاق، لتحفيز الطلب وسد الفجوة، واستعادة التوازن الاقتصادي.


انخفاض الطلب
انخفاض الأسعار
التخلف عن سداد الديون
إفلاس البنوك
تسريح العمال وخفض الأجور

أسباب الفجوة الانكماشية

تراجع الثقة

قد تُؤدي الأحداث السلبية في الاقتصاد ، مثل الركود ، إلى انخفاض الطلب الكلي. على سبيل المثال ، خلال فترة الركود ، قد يصبح الناس أكثر تشاؤمًا بشأن مستقبل الاقتصاد. وبالتالي ، يُفضّلون زيادة مدخراتهم وخفض الإنفاق الجاري.

تُعدّ زيادة العرض الكلي مُحفِّزًا آخر للانكماش. وبالتالي ، سيواجه المنتجون منافسة شرسة ويُجبرون على خفض الأسعار. يُمكن أن يُعزى نمو العرض الكلي إلى:

انخفاض المعروض النقدي

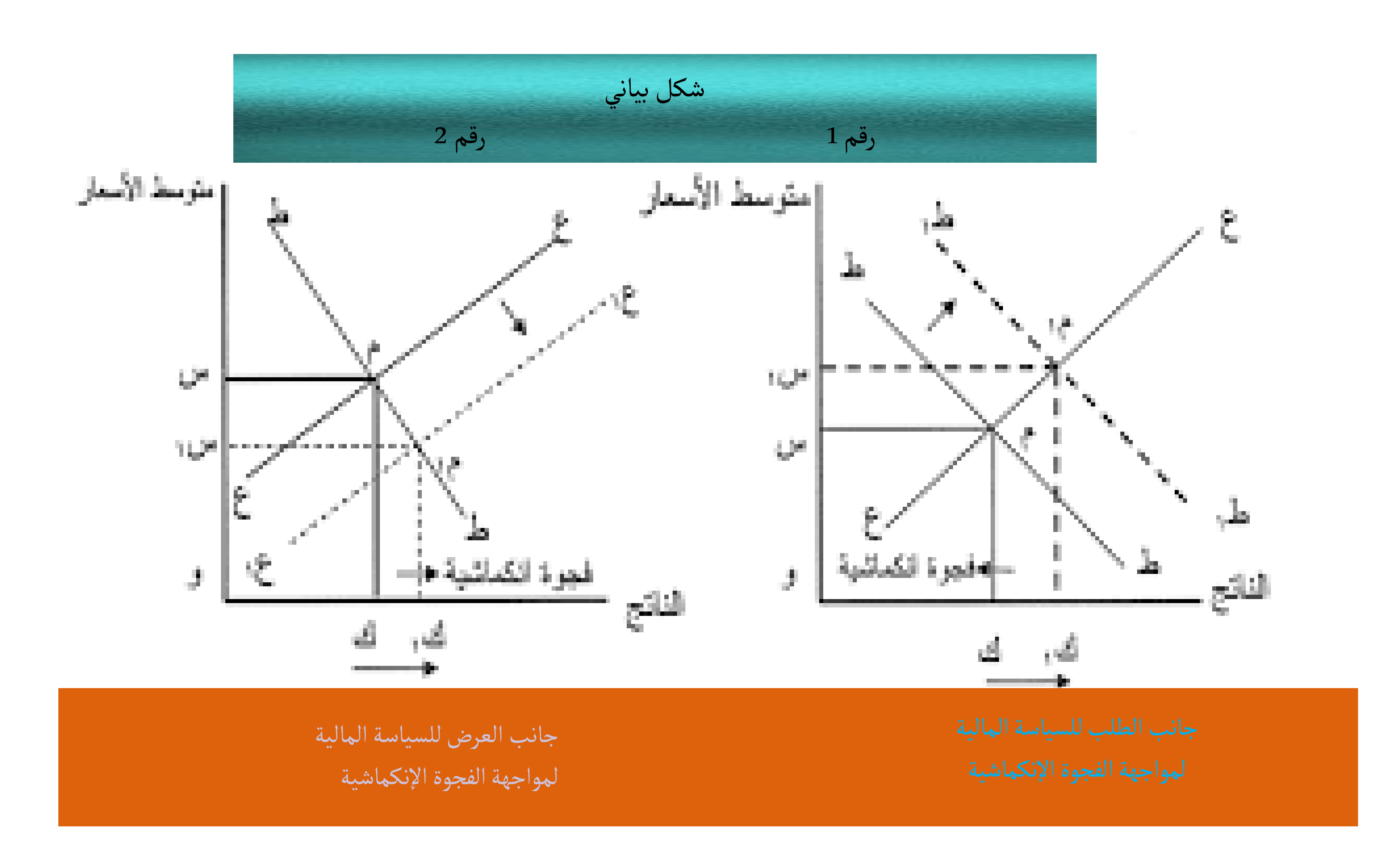
قد يلجأ البنك المركزي إلى سياسة نقدية أكثر صرامة من خلال رفع أسعار الفائدة. وبالتالي ، يُفضّل الناس ادخار المزيد من أموالهم بدلاً من إنفاقها فورًا. إضافةً إلى ذلك ، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض ، مما يُثبّط الإنفاق في الاقتصاد.


حلول الفجوة الانكماشية:
السياسة المالية التوسعية:
زيادة **الإنفاق الحكومي** على المشاريع والخدمات.
خفض الضرائب لتحفيز الاستهلاك والاستثمار.
السياسة النقدية التوسعية:
خفض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض والاستثمار.
زيادة عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة.
تحفيز الصادرات:
دعم الشركات المصدرة أو **خفض قيمة العملة** لزيادة التنافسية.
دعم الاستثمار الخاص:
تقديم تسهيلات ائتمانية أو حوافز ضريبية للمستثمرين.

السياسة المالية

يتحقق زيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الكلي أو إنخفاض معدل الضرائب أو الإثنين معاً. فإذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض معدل الضرائب على الدخول بما يؤدي لزيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري ، في هذه الحالة ينتقل منحى الطلب الكلي إلى أعلى جهة اليمين من (ط ط) إلى (ط1 ط1)، موضح شكله البياني رقم (1) ويترتب على ذلك زيادة الناتج القومي الحقيقي من (و ك) إلى (و ك 1). يتطلب القضاء على الفجوة الإنكماشية بزيادة في الطلب الكلي ، وذلك من خلال إرتفاع السعر من (و س) إلى (و س 1).

يركز على إستغلال التغييرات التي يمكن أن تحدثَ في معدلات الضرائب للتأثير على جانب العرض الكلي. فقد أوضحت الكثير من الدراسات الإقتصادية أن جميع المشروعات عند تقديرها للتكاليف المتوقعة تأخذ في إعتبارها الضرائب المتوقع سدادها بواسطة هذه المشروعات ، أي أنها تعتبر جزء من التكاليف مثل الأجور والأسعار والمواد الخام. شكا بياني رقم (2) يستعرض الجانب العرض للسياسة المالية ، أي تخفيض معدلات الضرائب المفروضة على النشاطات الإقتصادية ، مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج ، حيث يظهر في الشكل البياني بإنتقال منحى العرض الكلي من (ع ع) إلى (ع1 ع1) نحو جهة اليمين ، وهذا بدوره ينجم عنه زيادة الناتج من (و ك) إلى (و ك 1)، وإنخفاض الأسعار من (و س) إلى (و س 1).


شكل بياني
رقم 1
رقم 2
متوسط الأسعار
الناتج
فجوة انكماشية
متوسط الأسعار
الناتج
فجوة انكماشية
جانب الطلب للسياسة المالية
لمواجهة الفجوة الإنكماشية
جانب العرض للسياسة المالية
لمواجهة الفجوة الإنكماشية

الخاتمة–

ختاماً لقد أظهر الورقة بأن جانب الطلب للسياسة المالية ، ظهر كنتيجة مباشرة للأفكار كينز ، خاصة بعد حدوث الفجوات الإنكماشية ((Recessionary Gap)والتي ترجع بصفة أساسية لعدم كافية الطلب الكلي في المجتمع. حيث أن في فترات الكساد أو الإنكماش يكون الهدف الأساسي الذي يسعى إليه الإقتصاد ه زيادة الطلب الكلي إلى مستوى التوظف الكامل ، أي يجب إتباع سياسة توسعية ((Expansionary Fiscal polcy)لمواجهة الفجوات الإنكماشية.

حيث أن الطلب الكلي هو عبارة عن كمية الناتج التي تتم بواسطة قطاعات الإقتصاد القومي مرجحة بمتوسط المستوى العام للأسعار ويعبر عنه بالمعادلة التالية.:

الطلب الكلي = الإستهلاك+ الإستثمار+ الإنفاق الحكومي+ (الصادرات+ الواردات).